



Transparency, Accountability
& Participation in Post-2015

E / HLPF / 2015/2 رقم المتحدة الأمم قرار من الترجمة

جيم - شبكة الشفافية والمساءلة والمشاركة

مقدمة

إذا ما أريد لأهداف التنمية المستدامة أن ترتقي إلى مستوى الطموح المتمثل في إحداث تحول حقيقي، فلا بد لإطار رصدها والمساءلة بشأنها بدءاً بالمستويات المحلية وصولاً إلى المستويات العالمية أن يتخذ من الناس محط تركيزه ويقوم على مبادئ الشمول والشفافية والتشارك.

فمن شأن وجود إطار للمساءلة أن يعالج جوانب الضعف التي تشوب متابعة أهداف الإنمائية للألفية والمساءلة بشأنها، وأن يحسن خطة ما بعد عام 2015 من حيث مصداقيتها والشعور بملكيته وفعاليتها. وقد استُرشد بعملية المشاورات الموسعة التي أجرتها الأمم المتحدة على الصعيدين العالمي والوطني في وضع تصورات أهداف التنمية المستدامة ومناقشتها، وتشكل هذه العملية أساساً متيناً لإطار للمساءلة عن تلك الأهداف يتسم بشموله للجميع وشفافيته وبعتماده على مبدأ التشارك.

وكانت الدروس التي استخلصت من إطار الأهداف الإنمائية للألفية قد أكدت ضرورة وجود إطار قوي بما فيه الكفاية لمساءلة الدول وسائر الجهات المعنية. وفي حين تختلف التجارب من بلد لآخر، فإن عمليات الرصد والاستعراض الوطنية لم تستخدم على نحو منهجي وفعال لدعم السكان الذين يعيشون في فقر، بمن فيهم الأطفال والفئات المهمشة، أو للاطلاع على آرائهم ووجهات نظرهم أو لتحديد الإضافة التي باستطاعتهم تقديمها. وقد لاحظ الأمين العام أن عدم المساءلة هو أحد العوامل التي تسببت في أوجه القصور التي شابت التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية⁽¹⁾.

ويفرد هذا الموجز حيزاً كبيراً لتفسير الأهمية الحاسمة لمبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة في إضفاء طابع الفعالية على أعمال الرصد والمتابعة في فترة ما بعد 2015، ويقدم الموجز توصيات بشأن السبل الكفيلة بإدراج هذه المبادئ في نظام مجدٍ لإعمال المساءلة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

⁽¹⁾ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومركز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية (2013)، من سيخضع للمساءلة؟ - حقوق الإنسان وخطة التنمية لما بعد عام 2015، والنشرة الصحفية للأمين العام للأمم المتحدة (2010) (SG/SM/12789-GA/10923-DEV/2791).

المساءلة

المساءلة تختلف عن "الرصد" أو "المتابعة" أو "الاستعراض" رغم أن الأمر يتعلق هنا بثلاثة عناصر لجمعها أهميتها في تحقيق المساءلة. فالمساءلة تمثل، إلى جانب الشفافية ومشاركة المواطنين شروطاً لا غنى عنها، وهي تنطوي على مهام وقائية وأخرى تصحيحية ذات ثلاثة أبعاد، وهي: تحمل المسؤولية، وقابلية التبرير، وقابلية الإنفاذ⁽²⁾.

(أ) تحمل المسؤولية: يجب أن تحدد الخطة النهائية لما بعد عام 2015 بوضوح المكلف بالمسؤولية ونطاق هذه المسؤولية، كي يتسنى تقييم أعمال المكلفين بالمسؤوليات والتقدم العام المحرز تقييماً شفافاً. وفي هذا الصدد، هناك عنصر هام ألا وهو عنصر المؤشرات العالمية والوطنية⁽³⁾ التي تجسد بالفعل الطموح الكامن وراء غايات الخطة (تحدد هذه المؤشرات من خلال استشارة واسعة النطاق تشرك جميع المنظمات الإحصائية الوطنية والمجتمع المدني وخبراء آخرين)؛

(ب) قابلية التبرير: يجب أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام 2015 ترتيبات تكفل، لأغراض الاستعراض والحوار والمناقشة فيما بين جميع الجهات ذات الصلة من أطراف فاعلة وجهات معنية، إنشاء منتديات وقنوات متعددة يقدم فيها المسؤولون عن تنفيذ الخطة معلومات بشأن التقدم المحرز والنكسات التي تعترض التنفيذ والخيارات المتاحة. وكي يتسنى لأولئك المسؤولين تحمّل مسؤولياتهم تجاه "المستفيدين" من الخطة، فإنه لا بد من إتاحة فرص وآليات رسمية في جميع الأجهزة الحكومية تفتح للجمهور باب الحوار والمشاركة، ولا بد من إتاحة أحدث المعلومات ذات الصلة على نحو استباقي وتقديمها بشكل شفاف يقبل المقارنة ويسهل فيه الاطلاع عليها وفهمها. ويجب كذلك أن تتوفر لفرادى المواطنين والمجتمعات المحلية والمنظمات القدرة على جمع البيانات والمعلومات مباشرة بجرية وممارسة حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات؛

(ج) قابلية الإنفاذ: رغم أن أهداف التنمية المستدامة لن تكون ملزمة قانوناً، تقتضي الحاجة وجود ضمانات وحوافز تكفل أن يُشفع القول بالفعل. ويجب أن يقدم عنصر "المتابعة والاستعراض" في الإطار النهائي لفترة ما بعد عام 2015 حوافز حقيقية للدول كي تفي بوعودها وترصد الإنجاز، ويحدد عمليات وآليات ملموسة يمكن في إطارها استعراض التقدم المحرز والتحديات الماثلة، ويحدد ما إذا كانت ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية في حالة ما إذا ظهرت مشاكل.

⁽²⁾ http://www.cesr.org/downloads/who_will_be_accountable.pdf

⁽³⁾ يرجى الاطلاع على الإحاطة الكاملة التي قدمتها شبكة الشفافية والمساءلة والمشاركة بشأن هذه المؤشرات في الموقع الشبكي <http://tapnetwork2015.org/>

مستويات المساءلة

تتمثل العلاقة الرئيسية القائمة في مجال المساءلة في العلاقة بين الدولة وشعبها. لذا، ينبغي أن يستمد هيكل المساءلة لما بعد عام 2015 جذوره من عمليات وطنية للمساءلة تشرك الجميع وتستند إلى عمل قوي وتشاكري لجمع ورصد البيانات، بما في ذلك البيانات التي يتيحها المواطنون. وينطوي المستويان الإقليمي والعالمي أيضا على فرص بالغة الأهمية لتعزيز المساءلة.

فبالإضافة إلى الجهود المبذولة على الصعيد الوطني، فإن من شأن وضع ترتيبات قوية لأغراض العمليات الدولية للاستعراض والمساءلة أن يتيح ما يلي:

(أ) اكتساب رؤية أوسع عن التقدم المحرز والاتجاهات السائدة، ومعالجة بعض أعمّ العقبات والنكسات العابرة للحدود؛

(ب) تبادل الخبرات بين البلدان؛

(ج) إتاحة مستوى إضافي لمساءلة الناس للدولة، وهو ما يراد به بخاصة تعزيز المشاركة الشاملة لجميع الفئات المهمشة والمتعرضة للتمييز (على أساس النسب مثل الطبقة الاجتماعية أو العرق أو الأقليات الدينية وغيرها من أشكال التمييز) وتعزيز المساءلة المتبادلة بين الدول عن مسؤولياتها المتفاوتة في الوفاء بالتزاماتها.

وواضح أنه لا بد لهذه العمليات المضطلع بها على المستوى العالمي من أن تستفيد من التعليقات والنتائج والمعلومات المستقاة من المستويين المحلي والوطني كالتقارير والبيانات التي تصدر عن المجتمع المدني والمجتمعات المحلية.

غير أن الدول لن تكون هي وحدها الجهات المكلفة بالمسؤولية في سياق ما بعد عام 2015. فإجراءات الاستعراض والمساءلة المتفق عليها يجب أن يكون لديها النطاق والولاية اللذان يحوّلانها أيضا رصد أثر وأعمال الجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها القطاع الخاص والشركات بين القطاع العام والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وينبغي أن يعيد هيكل متابعة واستعراض خطة ما بعد عام 2015 على سبيل المثال، النظر في إسهام القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة، وفي تنفيذ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وسيكمل هذا الرصد والاستعراض رصد تدابير خاصة تتعلق بمسؤولية القطاع الخاص التي أدرجت في خطة ما بعد عام 2015.

وينبغي ألا يكتفي هيكل الاستعراض برصد وتتبع التقدم المحرز صوب تحقيق نتائج التنمية المستدامة، بل وأن يرصد أيضا أساليب التنفيذ، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة 290/67 المؤسس للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ولكفالة أن تكون خطة ما بعد عام 2015 خطة تحويلية بالفعل، فلا بد من الاستفادة من الدروس المستمدة من الأهداف الإنمائية للألفية - التي لا تشمل سوى التزامات محدودة ترد في إطار الهدف 8. ويشمل ذلك متابعة الالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية

للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، إضافة إلى أساليب تنفيذ الغايات المدرجة في إطار كل هدف من أهداف التنمية المستدامة والغايات المدرجة في إطار الهدف 17.

وسيتطلب هذا الأمر الحرص على أن يتوزع تمويل الخطة والالتزامات العالمية المتعلقة بتهيئة البيئة المواتية للتنمية المستدامة، فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو توزيعاً متوازناً، كل حسب مسؤولياته وقدراته. لذا، لا بد من أن يكون الاستعراض العالمي في فترة ما بعد عام 2015 قادراً على تقييم التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف 17 وغيره من الغايات المتعلقة بأساليب التنفيذ، والثغرات والعقبات التي تحول دون ذلك، والحالة العامة للشراكة العالمية ومساهمة فرادى البلدان والمنظمات المتعددة الجنسيات، إضافة إلى "اتساق السياسات" والأثر الذي تحدثه البلدان على التنمية المستدامة خارج حدودها (على سبيل المثال من خلال الضرائب والمساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والسياسات البيئية).

ومن المقرر أن يتحول المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية إلى المنتدى العالمي الذي تتم فيه أعمال المتابعة والاستعراض لما بعد عام 2015، وأن يصبح بمثابة هيئة جامعة لمختلف عناصر المساءلة عما بعد عام 2015. ومن المنتظر أن يتولى استعراض التقدم المحرز سواء أكان ذلك على المستوى الوطني أم المستوى العالمي، وأن يصدر توصياته بشأن سبل تذليل التحديات وسد الثغرات، وأن يشجع على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بسد الثغرات التي تعترى التنفيذ، وأن ييسر تبادل الخبرات التي تكفل أعمال الشفافية ومشاركة الجميع في جميع أنشطته. وتمشياً مع ولايته المنبثقة عن قرار الجمعية العامة 290/67، يجب أن يفرد المنتدى أيضاً للمجتمع المدني دوراً خاصاً في أعماله وأن يترك له حيزاً للمشاركة فيها. ويجب أيضاً إشراك المجتمع المدني من أجل مساعدة الحكومات على سد الثغرات في أعمال التنفيذ والمتابعة وإنتاج البيانات والرصد، وفي العديد من المسائل الأخرى - سواء أكان ذلك على الصعيد العالمي أم الوطني. وفي حالة ما إذا لم تكن مشاركة المواطنين متجدرة في آلية الاستعراض في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ستزداد كثيراً احتمالات تكرار أوجه القصور التي شابت عمليات متابعة الأهداف الإنمائية للألفية، وستهدر فرصة حاسمة لتعزيز الشعور بملكية خطة ما بعد عام 2015 على جميع المستويات.

التوصيات

يجب إرساء آليات وعمليات للمساءلة يمكنها أن ترصد جميع جوانب إطار ما بعد عام 2015 وغيره من الالتزامات الإنمائية المترابطة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة في حد ذاتها، وأساليب تنفيذها والنتائج المتوقعة من المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ويجب أن تكون جميع العمليات شفافة وشاملة وتشاركية؛ وأن تسعى إلى الاستماع لأصوات أشد الفئات تهميشاً وتعرضاً للتمييز من النساء والرجال والأطفال، وأخذ آراء هذه الفئات في الاعتبار. وسيتعين تذليل عدة حواجز تمنع المستبعدين من مجموعات وأفراد من المشاركة على مختلف المستويات.

ويجب أن يشجع المنتدى القيام على المستوى العالمي بعمليات استعراض ورصد قوية وميسرة، وأن يفسح المجال لتلقي مساهمات من طائفة واسعة من الجهات المعنية ومن عمليات استعراض أخرى، ليتسنى تقديم

رؤية أوسع نطاقاً عن التقدم المحرز والتحديات الماثلة. وعلى غرار نموذج عملية الاستعراض الدوري الشامل في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ينبغي أن تستند الاستعراضات التي يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى إلى ثلاث مجموعات من المساهمات هي:

(أ) التقارير الوطنية المقدمة من الدول؛

(ب) التعاون مع كيانات الأمم المتحدة؛

(ج) التقارير المستقلة الواردة من المجتمع المدني وغيره من الجهات الفاعلة من

غير الدول.

وينبغي أن تكون هذه العمليات والآليات التي تقوم بأعمال المتابعة والاستعراض عمليات منتظمة وواضحة المعالم وتتمتع بموارد كافية ولها أمانة ومكتب متفرغان ومعززان، ويجب أن تتيح ما يكفي من الوقت والقدرات والتمويل بما ييجز إنجاز أعمال رصد واستعراض مجدبة للتقدم المحرز والتحديات الماثلة.

وينبغي أن يستعين إطار المساءلة لما بعد عام 2015 بالآليات والمؤسسات الحالية التي تقوم بدور هام في مجالات رصد التنمية والبيئة وحقوق الإنسان وأن يستفيد من هذه الآليات والمؤسسات ويعززها. وقد يشمل ذلك عدة مؤسسات بدءاً بالمجالس الوطنية المعنية بالاستدامة والبرلمانات والمؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان والتحالفات من المجتمع المدني، مروراً بوكالات الأمم المتحدة واللجان المشتركة بين الوكالات، وصولاً إلى الهيئات الدولية لرصد حقوق الإنسان أو غيرها من المنتديات (التي تشمل جهات معنية متعددة) كالشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال.

ويتيح توثيق الصلات بين خطة التنمية لما بعد عام 2015 ونتائج أديس لتمويل التنمية إمكانات كبيرة لتعزيز الرصد والمساءلة من أجل التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بأساليب التنفيذ. وبالنظر إلى هذا الأمر، وتجنباً للازدواجية والتُهَج “الانعزالية”، فإنه لا بد من كفالة وجود اتساق قوي بين الآليات والعمليات المتعلقة بالمساءلة عما بعد عام 2015 وعن تمويل التنمية.

المشاركة

شهدت عملية وضع أهداف التنمية المستدامة مشاركة غير مسبقة للأفراد ومنظمات المجتمع المدني، وغيرهم من الجهات المعنية بالتنمية المستدامة. وقد يسرت المشاورات التي أجريت كالمشاورات التي عقدت من خلال منتدى “العالم الذي نَصَبو إليه”، إمكانية قيام المجتمع المدني بتقديم منظوراته بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015. كذلك ساهمت الاستجابات الحسنة التنسيق، من قبيل مؤسسة ما بعد عام 2015 والمجموعات الرئيسية وشبكة الشفافية والمساءلة والمشاركة، في تعزيز المشاركة في ما صُمم من خطة ما بعد عام 2015 حتى الآن.

ولا بد كذلك من إيلاء الأولوية للمشاركة العامة في عمليات الاستعراض والمساءلة في فترة ما بعد عام 2015. ولكفالة أن تحقق خطة ما بعد عام 2015 التحول المطلوب، يجب أن تكون العملية شاملة

للجميع، وأن تنطوي على مشاركة منتظمة ومجدية على جميع المستويات تشمل أشد الناس فقرا وتمهيشا. ويجب أن تنطوي هذه المشاركة أيضا على قناة مباشرة للتواصل مع الناس ليتسنى لهم إسماع آرائهم لأعلى مستويات اتخاذ القرارات. والمشاركة هي غاية إنمائية بحد ذاتها كما يتبين من عدة غايات كالغائتين 5-5 و 16-7، تكفل للمرأة والرجل والطفل القدرة البالغة الأهمية على نيل حقوقهم.

وبإمكان المجتمع المدني أن ييسر المشاركة العامة وأن يساعد على إيصال صوت أشد الفئات تمهيشا. غير أن المجتمع المدني لن يستطيع القيام بدوره إلا متى وجدت على مستوى القانون ومستوى الممارسة حقوق تكفل حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي والحصول على المعلومات. والالتزامات المعبر عنها في جميع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 16 الذي تقع الإدارة والمؤسسات المتسمة بالشفافية والقائمة على أسس تشاركية والخاضعة للمساءلة في صميمه، لا تشكل فقط عاملا حاسما في دعم التنفيذ المستدام لأهداف وغايات ما بعد عام 2015، بل إنها ستكون الأساس الذي يقوم عليه إطار المحاسبة الذي يتيح فرصا مجدية لمشاركة المواطنين من جميع الأعمار ومن الرجال والنساء ومن جميع الفئات الاجتماعية.

وبالإضافة إلى أن مشاركة السكان من جميع الأعمار بمن فيهم أشد الفئات تمهيشا وضعفا في وضع خطة ما بعد 2015 هي حق عالمي مكفول في حد ذاته، فإن المساءلة بإمكانها أن تساعد الدول على تصميم تدخلات هامة وتخصيص الموارد على نحو يتسم بمزيد من الفعالية. فهي تنطوي على إمكانية تعزيز المشاركة المدنية وفهم الناس للتنمية والعمليات الديمقراطية، والعلاقة المتبادلة بين الدولة وشعبها. وبالإضافة إلى ذلك، تحمل المشاركة معها إمكانية زيادة شعور المجتمع المدني والجمهور بملكية أهداف التنمية المستدامة.

التوصيات

هناك في الأمم المتحدة أطر استعراض أخرى كالاستعراض الدوري الشامل⁽⁴⁾، تقدم بعض التوجيهات بشأن كيفية كفاءة مراعاة آليات المساءلة في خطة ما بعد عام 2015 لأراء وتوصيات فرادى المواطنين، والمجتمعات المحلية، والمجتمع المدني المنظم وغير ذلك من الجهات الفاعلة من غير الدول. وبناء على الدروس المستفادة من هذه الأطر على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ينبغي أن تشمل المشاركة في استعراض خطة ما بعد عام 2015 الخصائص التالية:

(أ) المشاركة المباشرة: ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة الشعبية

على جميع المستويات؛

'1' المستوى الوطني: سستيح المشاورات الوطنية المنتظمة المباشرة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والحكومات للسكان الفرصة لتقديم ملاحظاتهم المحددة وتبادل خبراتهم

للهوض بتنفيذ خطة ما بعد عام 2015. وستُكلل بتقديم المجتمع المدني لتوصيات عملية إلى الحكومات الوطنية؛ وينبغي أن تشكل التقارير المقدمة إلى المجتمع المدني أيضا جزءا من الاستعراضات العالمية؛

‘2’ المستوى الإقليمي: يمكن استكمال المساءلة الوطنية بحوار وأعمال رصد على الصعيد الإقليمي، وذلك بالتنسيق مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية وبالاستعانة بها. وستكون مشاركة المجتمع المدني في هذه المرحلة ضرورية للغاية للمساهمة في تبادل المعارف والتعلم وتحديد الممارسات الجيدة، وإيجاد الحلول وتقديم الدعم المتبادل؛

‘3’ المستوى العالمي: بغية تحقيق الأعمال الكاملة للأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة المنشئ للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ينبغي أن تخصص الاجتماعات السنوية للمنتدى وقتا لمنظمات المجتمع المدني (المنظمات ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات التي ليس لديها مثل هذا المركز) لعرض مدخلاتها والمشاركة في الحوار التفاعلي، بما في ذلك استعراض التقدم المحرز في فرادى الدول. وينبغي إنشاء صندوق استئماني لتغطية تكاليف سفر منظمات المجتمع المدني لحضور اجتماعات المنتدى. ويجب أن تتضمن القرارات المتعلقة بتنفيذ المنتدى في المستقبل لغة صريحة تبرز وتكفل المشاركة المجدية للمجتمع المدني على جميع المستويات - العالمي والإقليمي والوطني - في عمليات المتابعة والاستعراض؛

(ب) المشاركة عن بعد: ينبغي أن تُعرض من خلال البث الشبكي وقائع المشاورات الوطنية واجتماعات المنتدى، ويجب أن تتاح جميع التقارير علنا وفي أشكال يمكن الاطلاع عليها، وذلك لتحسين الشفافية وزيادة مشاركة المجتمع المدني. وينبغي أن تتاح للمجتمع المدني الفرصة لتقديم بيانات وتوصيات خطية، وأن يقدمها عن بعد من خلال البث الشبكي أو من خلال منابر إلكترونية أخرى. وينبغي أن ترمي المشاورات إلى تحقيق أعلى مستويات التفاعل بين المشاركين في الموقع والمشاركين عن بعد؛

(ج) تقديم التقارير: بناء على نموذج مشاركة المجتمع المدني في عملية الاستعراض الدوري الشامل، التي تحمل فيها الأمم المتحدة التقارير الخطية المقدمة من المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول في محاضر موجزة رسمية لعلم الجهات المعنية للنظر فيها خلال استعراض سجل الدولة في حقوق الإنسان، فإن من شأن عملية مماثلة لتقديم تقارير للجهات المعنية أن تشكل عنصرا رئيسيا في أعمال الرصد والاستعراض في فترة ما بعد عام 2015؛

(د) بناء القدرات لأغراض استقاء البيانات وأعمال الرصد: أدى التقدم المحرز في التكنولوجيا إلى حدوث زيادة مشهودة في أنواع وحجم البيانات المتاحة. غير أن العديد من المواطنين، ولا سيما الفئات المهمشة، لم تكن لديهم الموارد والمعارف والقدرة اللازمة للاستعانة بهذه البيانات. وينبغي توجيه الدعم المالي والموارد نحو بناء قدرات المجتمع المدني والحكومات المحلية بما في ذلك المجتمعات المحلية وفرادى النساء والرجال والأطفال في جمع البيانات والوصول إليها واستخدامها لأغراض صنع القرارات. وهذا ما من شأنه أن يمكن المجتمع المدني من تقديم توصيات محددة في تقارير ومشاورات ما بعد عام 2015 ورصد التقدم المحرز.

الشفافية

سيكون لمشاركة المواطنين أثر محدود إذا ما افتقدت مشاركتهم إلى الشفافية الكاملة وإلى البيانات والمعلومات القابلة لإجراء مقارنات. وكشرط مسبق لتوافر مشاركة فعالة للمواطنين، فإن المواطنين بحاجة إلى الحصول على بيانات ومعلومات عامة ومبوبة يمكن للجميع الاستعانة بها وفهماها. فالشفافية تسمح بتحسين التنسيق والاطلاع على المعلومات في الزمن الحقيقي، وهو ما يعزز اتخاذ القرارات الاستراتيجية ويجعل الآليات والموارد فعالة بالقدر الأقصى الممكن من أجل تحقيق النتائج الإنمائية. ولشفافية البيانات وسهولة الحصول عليها وقابليتها لإجراء المقارنات دور بالغ الأهمية بالنسبة لمشاركة جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات على جميع المستويات والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية وفرادى المواطنين، مشاركة مجدية في تصميم وتنفيذ ورصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

التوصيات

ينبغي أن تتسم طرائق ومهام وأدوار الرصد والمتابعة والاستعراض بالوضوح والشفافية. وينبغي أن توفر الحكومات على جميع المستويات المعلومات في الوقت المناسب وبصورة دقيقة وشاملة ومفهومة ويسهل الوصول إليها.

وتمشيا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان في الحصول على المعلومات، ينبغي أن تكون جميع البيانات المتعلقة بالمسائل العامة و/أو الممولة من المال العام، بما في تلك التي ينتجها القطاع الخاص، بيانات علنية و "مفتوحة للاطلاع عليها بطبيعة الحال". وهذا ما يعني أن المعلومات والوثائق الحكومية والبحوث الممولة من المال العام يجب أن تتاح بشكل آني للجميع بأشكال يمكن الوصول إليها وأن تكون مقروءة آليا وأن تتوفر مجانا ودونما قيود على استخدامها وإعادة استخدامها.

وينبغي تعزيز المعايير الحالية للبيانات العالمية المفتوحة المستخدمة لتبادل المعلومات كمبادرة شفافية المعونة الدولية.

ويجب أن ييسر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة نشر المعلومات ذات الصلة التي تجمعها مختلف مستويات الحكومات الوطنية وعمليات الاستعراض لما بعد عام 2015، وتمكين المجتمع المدني من المساهمة في التنفيذ وتحديد المجالات التي يعرقل فيها نقص المعلومات والبيانات هذا التنفيذ.

الاستنتاجات

دفعت هذه الورقة بأن المشاركة والشفافية مبدآن أساسيان لإيجاد آليات لمساءلة قوية وفعالة وشاملة للجميع لإطار ما بعد عام 2015 على جميع المستويات، بدءاً من المستوى المحلي ووصولاً إلى المستوى العالمي. فيتوافر المشاركة المجدية والشفافية، يصبح بإمكان آليات "المتابعة والاستعراض" في فترة ما بعد عام 2015 إعمال مساءلة حقيقية عن أهداف التنمية المستدامة.

وفي الواقع، لا بد من وضع عمليات استعراض ومساءلة دقيقة ليتسنى تحقيق الإمكانيات التحويلية لخطة ما بعد عام 2015، وإكساب الالتزامات طابع المصادقية وزيادة شعور البلدان والمجتمعات المحلية بأنها هي التي تملك أهداف هذه الخطة وغاياتها.

وشبكة الشفافية والمساءلة والمشاركة على استعداد لمساعدة الدول الأعضاء على كفالة أن يكون هذا الهيكل ملائماً بما فيه الكفاية لتحقيق الهدف المتوخى منه، ألا وهو تحقيق مساءلة حقيقية لخطة طموحة لما بعد عام 2015.